الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

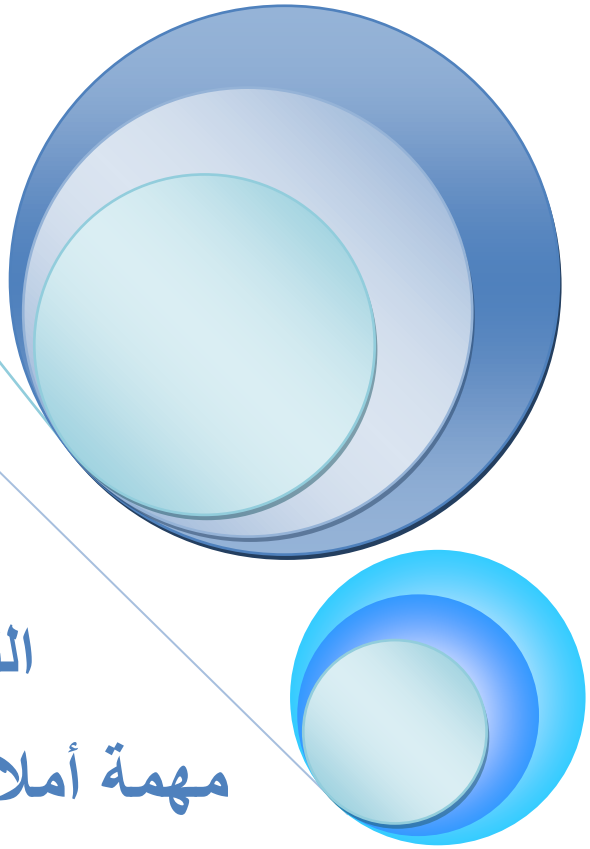

التقرير السنوي لأداء
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2020

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

جويلية 2021

المحور الأول: التقديم العام	**1**
1- نتائج الأداء لسنة 2020	2
1-1. تقديم المهمة	2
1-2. الإنجازات الإستراتيجية للمهمة	4
2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020	6
2-1. تقديم تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة	6
2-2. تقديم تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج	8
المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة	**10**
برنامج التصرف في أملاك الدولة	**11**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	12
❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: حسن التصرف في أملاك الدولة	12
✓ المؤشر 1.1.1: نسبة توفير الرصيد العقاري	12
✓ المؤشر 2.1.1: نسبة توظيف العقارات	14
❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف	17
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	20
✓ حسب طبيعة النفقة	20
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	22
❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج	24
✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج	24
✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج	25
برنامج حماية أملاك الدولة	**28**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	29
❖ الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	29
✓ المؤشر 1.1.2: نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	29
✓ المؤشر 2.1.2: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها	31
✓ المؤشر 3.1.2: نسبة إنجاز الإختبارات	32
✓ المؤشر 4.1.2: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفقد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية	33
❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف	34
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	36
✓ حسب طبيعة النفقة	36
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	38
❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج	39
✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج	39
✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج	39
برنامج القيادة والمساندة	41
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	42
❖ الهدف الاستراتيجي 1.9: حسن القيادة والتصرف في الموارد	42
✓ المؤشر 1.1.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	42
❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف	43
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	44
✓ حسب طبيعة النفقة	44
✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)	47
❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج	49
✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج	49
✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج	49

المحور الأول

التقديم العام

1. نتائج الأداء لسنة 2020:

1.1. تقديم المهمة:

تتولى مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص، كما تحرص من ناحية على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي، ومن ناحية أخرى على توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل، واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد وذلك عبر:

- تسوية الوضعيات العقارية،
- تكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة،
- إنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص،
- تطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع،
- تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح المهمة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار، مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية، وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتعتمد إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:

1) **استرجاع الأملاك المعتدى عليها وإعادة توظيفها،**
2) **دعم الموارد المالية للدولة،**
3) **دفع المشاريع المعطلة،**
4) **تبسيط الإجراءات.**

وتتمثل هيكلة برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في ما يلي:

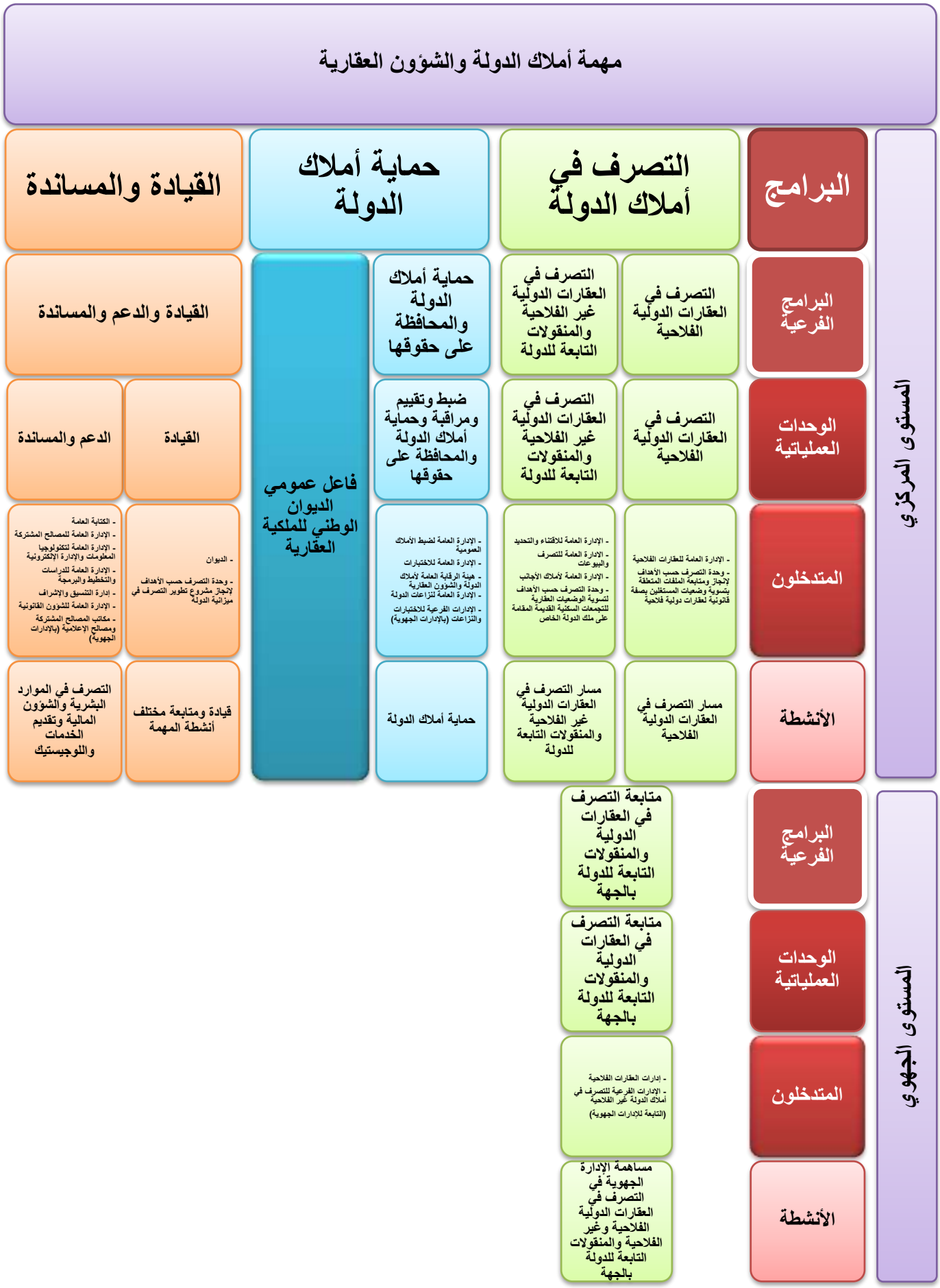

2.1. الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

عملت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2020 على توفير الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية.

كما سعت المهمة إلى التسريع في معالجة الملفات العقارية العالقة وإيلاء العناية اللازمة لمسألة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وحمايتها من الاعتداءات عبر تفعيل الآليات اللازمة لذلك ودفعها لتكون رافدا للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية والمنشآت العمومية إلى جانب الحرص على تحسين مسك ملفات التقاضي.

وتمثلت أهم إنجازات المهمة سنة 2020:

✓ في مجال التصرف في أملاك الدولة:

- تمت تسوية 13 % من المساحة المطالب بتسويتها لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- تم إنجاز نسبة 80 % من المساحات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر مقارنة بالمساحات المستقصاة من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والتي تم انجاز أمثلة أشغال في شأنها،
- تم تسجيل نسبة 21 % من المساحات المبرمجة،
- تم توظيف 16,54 % من العقارات الدولية القابلة للتوظيف وكذلك تسوية الوضعيات القديمة للعقارات الدولية الفلاحية،
- تم تسويغ 25,99 % من العقارات الدولية الفلاحية المطلوبة،
- تم توفير 70 % من العقارات الدولية غير الفلاحية المطلوبة،
- تم توظيف 35,18 % من العقارات الدولية غير الفلاحية القابلة للتوظيف وكذلك تسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص.

✓ في مجال حماية أملاك الدولة:

- تم إنجاز 83 عملية تطهير لعقارات تابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى،
- تضمين أملاك حزب التجمع المنحل (205 ملفا)،
- تسجيل المدارس (195 ملفا)،
- الخارطة الرقمية (97 ملفا)،
- وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية التجمعات السكنية (54 ملفا)،
- تم استصدار 19583 حكما لفائدة الدولة أي بنسبة 59,69 % من العدد الجملي للأحكام،
- تم إنجاز 87,78 % من الإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها،
- تم اعتماد 97,83 % من ملاحظات تقارير الرقابة (الإقرار بصحتها) بصفة نهائية.

2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020:

1.2. تقديم تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 مبلغا قدره 77 783,144 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 106,04 % من جملة تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2020)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 55 437,741 أ.د (أي ما يمثل نسبة 71,27 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 108,38 % من تقديرات نفقات التأجير لسنة 2020) ويرجع ذلك نظرا لرصد إعتمادات إضافية بمقتضى قرار من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار مؤرخ في 04 ماي 2021 تقدر بـ 1 110 ألف دينار.

- **نفقات التسيير**: 10 053,484 أ.د (أي ما يمثل نسبة 12,93 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 131,09 % من تقديرات نفقات التسيير لسنة 2020) ويرجع ذلك نظرا لرصد إعتمادات إضافية بمقتضى قرار من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار مؤرخ في 04 ماي 2021 تقدر بـ 347,022 ألف دينار.

- **نفقات التدخلات**: 768,046 أ.د (أي ما يمثل نسبة 0,99 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 92,20 % من تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2020).

- **نفقات الاستثمار**: 11 523,873 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,82 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 84,12 % من تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2020) ويرجع ذلك نظرا لتعطل إنجاز صفقة "القيام بدراسات فنية من قبل خبراء في المساحة" رغم الشروع في الإجراءات الأولية الخاصة بها وذلك لتوقف العمل أثناء فترة الحجر الصحي الشامل بعد تفشي وباء كورونا.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	51 150	55 437,741	4 287,741	108,38
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	7 669	10 053,484	2 384,484	131,09
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	777	-56	93,28
	اعتمادات الدفع	833	768,046	-64,954	92,20
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	15 647	13 851,778	-1 795,222	88,53
	اعتمادات الدفع	13 700	11 523,873	-2 176,127	84,12
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**75 299**	**80 120,003**	**4 821,003**	**106,40**
	اعتمادات الدفع	**73 352**	**77 783,144**	**4 431,144**	**106,04**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

2.2. تقديم تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج:

وزعت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 حسب البرامج كما يلي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة**: 15 933,329 أ.د (أي ما يمثل نسبة 20,48 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 96,76 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2020).

- **برنامج حماية أملاك الدولة** : 31 299,590 أ.د (أي ما يمثل نسبة 40,24 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 108,36 % من تقديرات نفقات برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها لسنة 2020) ويرجع ذلك بالأساس إلى تفعيل الأمر الحكومي المتعلق بالترفيع في المنحة الخصوصية لسلك مراقبي أملاك الدولة والمنحة الخصوصية لسلك المهندسين.

- **برنامج القيادة والمساندة** : 30 550,225 أ.د (أي ما يمثل نسبة 39,28 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 109,11 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020) ويرجع ذلك مثلما تم بيانه نظرا لرصد إعتمادات إضافية بمقتضى قرار من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار مؤرخ في 04 ماي 2021 تقدر بـ 347,022 ألف دينار وعدم استيفاء توزيع كافة بنود قسم التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التصرف في أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	16 716	16 050,191	-665,809	96,02
	اعتمادات الدفع	16 467	15 933,329	-533,671	96,76
البرنامج عدد 2 حماية أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	28 885	31 299,590	2 414,590	108,36
	اعتمادات الدفع	28 885	31 299,590	2 414,590	108,36
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	29 698	32 770,222	3 072,222	110,34
	اعتمادات الدفع	28 000	30 550,225	2 550,225	109,11
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**75 299**	**80 120,003**	**4 821,003**	**106,40**
	اعتمادات الدفع	**73 352**	**77 783,144**	**4 431,144**	**106,04**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

المحور الثاني

تقديم تنفيذ برامج المهمة

برنامج

"التصرف في أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد محمد الحزامي (المدير العام للعقارات الفلاحية)

من 6 أوت 2019

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: حسن التصرف في أملاك الدولة

يتمثل هدف البرنامج بالأساس في حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك قصد وقف الاعتداءات على عقارات الدولة وتوظيفها التوظيف الأنسب باتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك من جهة والمساهمة في دعم الموارد المالية للدولة من جهة أخرى.

ولمتابعة مدى تحقيق هذا الهدف تم ضبط مؤشري قيس أداء:

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة توفير الرصيد العقاري

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية		30,29	40	70	175	42	43

- **تعريف المؤشر**: يرمي هذا المؤشر إلى معرفة نسبة الإستجابة لتسوية مساحة العقارات المطلوبة.
- **طريقة احتساب المؤشر**: مساحة العقارات المسواة / مساحة العقارات المطلوبة = (A+B+C) / (D+E+F) * 100

❖ مساحة العقارات المسواة (64057 هك) = مساحة العقارات المقتناة (A) + مساحة العقارات الصادر في شأنها أحكام بالتسجيل (B) + مساحة العقارات المصادق على تحديدها بأمر (C)

❖ مساحة العقارات المطلوبة (90766 هك): مساحة العقارات المطلوب اقتناؤها (D) + مساحة العقارات المقدمة للتسجيل (E) + مساحة العقارات المحددة من قبل لجان الاستقصاء والتحديد (F)

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للإقتناء والتحديد

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

تم تحقيق ارتفاع في نسبة المؤشر الذي بلغ 70 % من المساحات المسواة (البالغة حوالي 64057 هك) مقارنة بالتقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 40 % أي بنسبة إنجاز تناهز 175 % وهي نسبة لا تعكس حقيقة العمل المنجز لعدة أسباب سيتم تفصيلها تباعا:

- **في إطار الاقتناء**

تمت تسوية 13 % من المساحة المطالب بتسويتها لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية مقابل تقديرات بلغت نسبة 40 % من المساحة المعنية بالتسوية أي بنسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات تساوي 32,5 % وهي تعتبر نسبة مقبولة نظرا لقلة الإمكانيات بالإدارة وارتباط هذا المؤشر بأطراف خارجية من حيث إعداد الأمثلة وتوفير وصولات تأمين وتسجيل العقود ونقل الملكية.

كما أدى تعاقب التحويرات الوزارية على المستوى الوطني إلى إعادة عرض مشاريع أوامر الانتزاع في كل تحوير لتأشير الوزراء المعنيين ولم يصدر بالرائد الرسمي خلال سنة 2020 أي أمر انتزاع حيث نجد ما يناهز 50 أمر انتزاع بقيت في مرحلة التأشير.

- **في إطار التحديد**

تم إنجاز نسبة 80 % من المساحات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر مقارنة بالمساحات المستقصاة من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والتي تم انجاز أمثلة أشغال في شأنها وهي نسبة تفوق ما تم تقديره والمساوية لـ 40 %.

هذا وفيما يخص تجاوز النسبة المقدرة فهي نتيجة حصر مصلحة أعمال لجان الاستقصاء والتحديد للملفات المفتوحة والتي تم إنجاز أمثلة أشغال في شأنها قبل سنة 2020 ومطالبة اللجان بدراسة هذه الملفات المحددة سابقا واتخاذ الإجراءات اللازمة في خصوصها إما بالحفظ أو بالمصادقة.

وبذلك لم يتم تحديد عقارات جديدة مما جعل المساحة الجملية للعقارات المحددة في تراجع (المساحة المحددة – المساحة المحفوظة) وزيادة في المساحة الصادر في شأنها أوامر مصادقة والمساحة المحفوظة.

- **في إطار التسجيل**

تم تسجيل نسبة 21 % من المساحات المبرمجة فقط مقابل تقديرات بلغت نسبة 40 % أي بنسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات تساوي 52 %.

ويعود انخفاض المؤشر إلى كون المساحات التي تم تقديم مطالب تسجيل في شأنها بالسنوات الأخيرة 2019-2020 مساحات شاسعة راجع ة للدولة من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد ولم يتم الحكم فيها.

كما أن مؤشر المساحة يختلف من ولاية إلى أخرى فمثلا تعد ولاية القصرين من أكثر الولايات التي تم الحكم فيها بتسجيل العقارات (274 حكم من جملة 504 مطلب تسجيل) غير أن المؤشر منخفض فيها 9 % وذلك لان مطالب التسجيل المقدمة في السنوات الأخيرة والمتعلقة بمساحات شاسعة ما زالت جارية في حين أننا نجد مثلا أن المؤشر مرتفع نسبيا (27 %) بولاية منوبة رغم انه لم يتم الحكم بالتسجيل سوى في مطلبي تسجيل فقط من جملة 30 مطلب تسجيل.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة توظيف العقارات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية		34,79	40,16	16,54	41,19	47	52,40

- **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى معرفة نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية وكذلك تسوية الوضعيات القديمة للعقارات الدولية الفلاحية والتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص.
- **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع مساحة العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع * 100

مجموع المساحات الدولية المطلوبة والقابلة للتوظيف

وتتمثل هذه المساحات في:

- المساحات المسوغة بعقود الكراء والمنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

- مساحات العقارات الدولية غير الفلاحية المنصوص عليها بعقود بيع وكراء فعلية والتي تم تخصيصها فعليا.

- مساحة العقارات الصادر بشأنها قرارات تفويت والراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
- مساحة العقارات موضوع معاوضة أو تفويت أو تخصيص أو اتفاقيات أو الترخيص بأمر في التفويت.

- مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع تسوية حسب الأمر عدد 1870 والمبرم في شأنها عقد بيع.

- **مصدر المعلومات:**

* الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
* الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
* الإدارة العامة للتصرف والبيوعات
* الإدارة العامة لأملاك الأجانب
* الإدارات الجهوية
* وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص
* وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

تم تحقيق نسبة 16,54 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 40,16 % أي بنسبة إنجاز تناهز **41,19** % ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نسوقها تباعا:

- تشعب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية ذلك أن تخصيص العقارات الدولية مثلا يستوجب استشارة عديد الأطراف الراجعة بالنظر لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

كالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية والإدارات الجهوية للملكية العقارية والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي بعض الوضعيات المكلف العام بنزاعات الدولة أو بعض الوزارات خاصة منها وزارتي التجهيز والإسكان والبيئة التحتية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري... كما أن التفويت في العقارات الدولية يستوجب عرض الملفات على أنظار اللّجنة الاستشارية للعمليات العقارية بعد أخذ رأي الوزارات المعنية،

- تقلص عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وبالتالي تقلص عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على هذه اللجنة وذلك نظرا لفترة الحجر الصحي التام التي شهدته البلاد وغلق للإدارات والمؤسسات العمومية وللإجراءات الوقائية التي تبعتها والتي تتعلق بحض ور الاجتماعات التي يكون عدد الحاضرين فيها مكثف وكذلك لتغير الإشراف على الوزارة،
- كثرة الطلبات على العقارات الدولية سواء بالتفويت أو الكراء أو التخصيص،
- نقص الموارد البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة الإدارة،
- عدم ابرام عدة عقود خلال سنة 2020 والتي في أغلبها متوقفة على خلاص ثمن البيع المقدر من قبل خبير أملاك الدولة سواء خلاص الثمن الجملي أو خلاص القسط الأول في حال تمت الموافقة على التقسيط من قبل اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية، وبالتالي لم يتم احتساب المساحات المعدة للتفويت التي لم يتم خلاص ثمنها أو خلاص القسط الأول منه ضمن المساحات المفوت فيها باعتبار وأن عقد التفويت لم يتم ابرامه بعد،
- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الادارة في دراسة الملفات الواردة وفي إجراء الأبحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين في دراسة ملفات طلبات كراء أو تخصيص أو بيع دون أن تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الاخير.

❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

✓ النشاط الأول: مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية:

بالنسبة للعقارات الدولية الفلاحية بلغت نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة 25,99 % مقارنة بتقديرات ناهزت 60 % خلال سنة 2020 أي بنسبة إنجاز مساوية لـ 43,32 % ويعود ذلك بالأساس إلى:

- صعوبات في عملية تضمين الرسوم العقارية على المستوى الجهوي مما انجر عنه تعثر في إبرام عقود المقاسم الدولية الفلاحية حيث تم توظيف مساحة 348 هك من جملة 1345 هك،
- تعطل تركيز عدد من شركات الإحياء والتنمية الفلاحية لأسباب اجتماعية على المستوى الجهوي حيث تم تحويز وابرام عقود كراء لفائدة 06 شركات احياء وتنمية فلاحية على مساحة 2576 هك من أصل 22 شركة معلن عنها ضمن القائمة عدد 36 (9871 هك) حيث أن عددا منها لم يستكمل الإجراءات المستوجبة لإبرام عقود الكراء كدفع ضمان خلاص معلوم الكراء،
- تشعب عملية التسوية إذ تتسم بطول الإجراءات من عرض الملف على أنظار اللجنة الجهوية الاستشارية إلى عرضه على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية وصولا إلى إبرام عقد البيع حيث تمت تسوية مساحة تقارب 1515 هك فقط خلال سنة 2020،
- أما بالنسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع فإن النتائج غير قابلة للتقدير بصفة مسبقة باعتبار أنها مرتبطة بالحسم النهائي في الملفات والمساحات المرتبطة بها على مستوى مصالح وإدارات أخرى وبصفة عامة فإن جملة الملفات المدروسة خلال فترة النشاط دون اعتبار تاريخ ورودها تخص مساحة 3770 هك تمت الإستجابة لملفات على مساحة تقارب 36 هك فيما تساوي المساحة المعنية للملفات المحالة إلى هياكل أخرى سلبا وإيجابا للتعهد 258 هك بينما تخص بقية المساحة ملفات لا تزال جارية.

✓ النشاط الثاني: مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة:

- بالنسبة لتوفير الرصيد العقاري: تم تسجيل ارتفاع في نسبة توفير الرصيد العقاري التي بلغت حوالي 70 % من نسبة العقارات المطلوبة وهو ما سيؤدي الى وضع عقارات إضافية مسواة قانونيا وجاهزة للاستغلال على ذمة الدولة ، وبالتالي المساهمة في تسريع انجاز المشاريع وتنشيط الدورة الاقتصادية

- بالنسبة لتوظيف العقارات الدولية غير فلاحية فقد بلغت نسبة العقارات المـوظفة 35,18 % من جملة العقارات القابلة للتوظيف أي بنسبة اقل من نسبة التقديرات المبرمجـــة والمقـدرة بـ 47,39 % أي بنسبة إنجاز تناهز 74,23 %.

حيث تم بالنسبة لـ:

1 - **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية كمقاطع :** ابرام 8 عقود تسويغ لعقارات دولية مستغلة كمقاطع وقد بلغت المساحة الموظفة 34 هك 98 آر 44 ص من المساحة الجملية القابلة للتوظيف والبالغة حوالي 92 هك 58 آر 87 ص.

2 - **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية بالبيع :** ابرام 26 عقد بيع بالإضافة الى 15 كتب تكميلي و 10 شهائد رفع يد. وقد بلغت المساحة المفوت فيها لسنة 2020: 166 هك 95 آر 83 ص من المساحة الجملية القابلة للتفويت والبالغة حوالي 452 هك 14 آر 57 ص.

3 - **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية بالتخصيص :** انجاز 92 محضر تخصيص لفائدة مصالح حكومية مركزية وجهوية وقد بلغت المساحة الموظفة لهذا المؤشر الفرعي 144 هك 51 آر 72 ص من المساحة الجملية القابلة للتوظيف والبالغة حوالي 435 هك 12 آر 24 ص.

4 - **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية بالكراء والإشغال الوقتي :** إبرام 12 عقد تسويغ لفائدة خواص وبقية 07 عقود في طور الإنجاز الى حدود أواخر سنة 2020 لتكون المساحة المبرمة في شانها عقود كراء تبلغ حوالي 1440 م م من المساحة الجملية القابلة للكراء لسنة 2020 والبالغة حوالي 3735 م م.

ولقد سعت الإدارة إلى وضع خطة استراتيجية تهدف إلى الزيادة في العقارات الدولية الموظفة بنسبة 5 % سنويا وذلك من خلال تسوية الوضعيات العقارية العالقة والترفيع في نسبة استجابة الإدارة لها وكذلك الترفيع في نسبة استجابة الإدارة لطلبات التخصيص لفائدة مختلف المصالح العمومية.

كما أنه من المنتظر ان تتطور نسبة توظيف العقارات نظرا لعقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت بصفة دورية ولعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على انظارها مع استحثاث خبير الإدارة على تقدير القيمة الشرائية ليتسنى رفع نسق اصدار قرارات التفويت.

كما أنه تم إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص بناءا على الأمر الحكومي عدد 505 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 وقد قامت بالأعمال الأولية المنصوص عليها بالفصل الثالث من نفس الأمر والتي تمتد على مدة سنة ، وخلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2019 إلى شهر جوان 2020 قامت الوحدة بإبرام بعض العقود المتعلقة بالوضعيات غير المعقدة.في انتظار تفعيل الاتفاقية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري للشروع بصفة فعلية في تنفيذ المشروع.

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020 مبلغا قدره 15 933,329 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 96,76 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 14 620,645 أ.د (أي ما يمثل نسبة 91,76 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 97,39 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات التسيير**: 176,158 أ.د (أي ما يمثل نسبة 1,11 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 95,74 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات الاستثمارات**: 1 136,526 أ.د (أي ما يمثل نسبة 7,13 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 89,49 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2020).

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	15 013	14 620,645	-392,355	97,39
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	184	176,158	-7,842	95,74
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 519	1 253,388	-265,612	82,514
	اعتمادات الدفع	1 270	1 136,526	-133,474	89,49
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**16 716**	**16 050,191**	**-665,809**	**96,017**
	اعتمادات الدفع	**16 467**	**15 933,329**	-533,671	96,76

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

لم تتجاوز نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة لقسم الإستثمار 89 % نظرا لتعطل إنجاز صفقة " القيام بدراسات فنية من قبل خبراء في المساحة" رغم الشروع في الإجراءات الأولية الخاصة بها وذلك لتوقف العمل أثناء فترة الحجر الصحي الشامل بعد تفشي وباء كورونا.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020 حسب البرامج الفرعية والأنشطة كما يلي:

- **البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية الفلاحية (<u>النشاط</u>: مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية)** : 3 717,142 أ.د (أي ما يمثل نسبة 23,33 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 106,03 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية الفلاحية لسنة 2020).

- **البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة (<u>النشاط</u>: مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة)** : 5 873,738 أ.د (أي ما يمثل نسبة 36,86 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 118,72 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة لسنة 2020).

- **البرامج الفرعية متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات (<u>الأنشطة</u>: مساهمات الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات)** : 6 342,449 أ.د (أي ما يمثل نسبة 39,28 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 39,81 % من تقديرات نفقات البرامج الفرعية متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات لسنة 2020).

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق. م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.1 التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	النشاط عدد 1 مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	3 505,666	3 505,666	3 717,142	211,476	106,03
البرنامج الفرعي عدد 2.1 التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	النشاط عدد 2 مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	5 147,668	4 947,668	5 873,738	926,070	118,72
البرامج الفرعية عدد 1.* (24) متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات	النشاط عدد 3 (24) مساهمات الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهات	11 607,666	8 013,666	6 342,449	-1 671,217	79,15
المجموع العام		**20 261**	**16 467**	**15 933,329**	**-533,671**	**96,76**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

يعود الاختلاف بين تقديرات الاعتمادات والإنجازات بالنسبة للبرامج الفرعية إلى تحويلات في الاعتمادات بين البرامج والبرامج الفرعية.

❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج

- عدم وجود تنسيق بين قباض المالية المختصين والإدارة فيما يخص متابعة استخلاص ديون الدولة وهو ما ساهم في تعطيل دراسة بعض الملفات التي تعلقت بشأنها ديون،
- عدم وجود تطبيقة إعلامية بخصوص متابعة مختلف القضايا الواردة على الإدارة،
- طول آجال إعادة التوظيف للعقارات الدولية الفلاحية مما يجعلها عرضة للتجاوزات والإهمال وآجال التسوية العقارية للأراضي المشمولة بحوزة المشاريع العمومية بما يساهم في تعطيل انجاز المشاريع المبرمجة والآجال المتعلقة بقضايا مطالب التسجيل،
- وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بتضمين الرسوم العقارية وقطع الأراضي غير المسجلة وخصوصا على المستوى الجهوي،
- نقص في الموارد البشرية والمادية،
- تشعب عملية التسوية إذ تتسم بطول الإجراءات من عرض الملف على أنظار اللجنة الجهوية الاستشارية إلى عرضه على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية وصولا إلى إبرام عقد البيع،
- تضمن الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 لعديد الثغرات القانونية وطرحه عديد الإشكاليات التطبيقية،
- عزوف عدد من المعنيين بالتسوية عن خلاص ثمن العقارات المعنية وعن إمضاء عقود البيع إضافة إلى رفض المواطنين الحضور للإدلاء بالشهادة لدى القاضي المقرّر ممّا يؤدّي إلى رفض مطالب التسجيل لعدم استكمال الإجراءات،
- كثرة الهياكل المتداخلة في عملية التسوية العقارية وما يتولد عنه من تأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية والتي قد تتسبب في عدم استصدار أوامر الانتزاع في الاجال المعقولة والمناسبة،
- ارتفاع نسبة الملفات غير المفصولة من قبل لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص،

- تفويض بعض الصلاحيات الى الإدارة الجهوية خصوصا على مستوى ابرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية يصطدم بضعف الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الادارات الجهوية وخاصة النقص الحاصل على مستوى الاطارات،
- عدم توفير بعض الحجج والمستندات المثبتة لحقوق الدولة،
- عدم معرفة الأعوان المكلفين بمتابعة عملية التسجيل للعقارات الصادر في شأنها أوامر مصادقة منذ سنوات (سنتين أو أكثر) وخاصة الأراضي الشاغرة والتي تمّ إزالة الأوتاد الموضوعة أثناء عملية التحديد، ممّا ينجرّ عنه طلب إعادة التوجه وإعادة التحديد والذي يؤدّي إلى تكلفة إضافية وإطالة الفترة الزمنية للبت في قضايا مطالب التسجيل،
- تغيير بعض رؤساء اللجان من سنة قضائية إلى أخرى والذي يتطلب إعادة التوجه للعقارات التي تمّ استقصاؤها سابقا للوقوف على الحالة الواقعية لها ممّا يسبب بطيء في فصل الملفات التي هي موضوع تقارير إختتامية،
- عدم ابرام الاتفاقية الإطارية بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم.

✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج

- مواصلة تثبيت نماذج من شهائد الخلاص وتوثقة دين و قرارات إسقاط الحق بالمنظومة الإعلامية قصد استغلالها من قبل مصالح الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية و ذلك في اطار تبسيط بعض الإجراءات الإدارية و تعصير منظومة العمل الإداري بالاستخراج الآلي للوثائق،
- العمل على اختصار آجال إعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة،
- العمل على مراجعة مدّة التسويغ بالنسبة للعقارات غير المهيكلة،
- اعتماد صيغة الكراء بطلب العروض بالنسبة لطلبات تسويغ عقار دولي وذلك للمشاريع التي ترد على الإدارة وذات مردودية عالية وريادية في بعض الأحيان وقيمة إستثمار جيدة بالنسبة للعقارات موضوع مساحات هامة نسبيا بما يتوافق وأحكام النصوص القانونية المعمول بها في هذا المجال،
- مراجعة كراسات الشروط لكراء عقارات دولية فلاحية،
- تفعيل برنامج الوزارة لإسداء الخدمات على الخط.

- التنسيق بين مختلف مصالح الوزارة (المكلف العام بنزاعات الدولة – الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية – الإدارة العامة للمصالح المشتركة) للتسريع في حل الإشكاليات التي من شأنها إطالة إجراءات البت في بعض الملفات،
- تنقيح وتفعيل الأمر عدد 2017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهويّة لأملاك الدولة والشؤون العقاريّة،
- مزيد تحسيس المواطنين بضرورة إتمام اجراءات التسوية (تسديد معاليم البيع....) عبر الإشهار بوسائل الإعلام وعقد جلسات عمل توعوية بالتنسيق مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري فى إطار أعمال وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- الترفيع في عدد الوضعيات المعروضة على اللجنة الوطنية الاستشارية والتقليص في الآجال الفاصلة بين إعداد محضر قائمة المنتفعين بالتسوية وصدور الأمر الحكومي المتعلق بالمصادقة عليها،
- تدعيم الإدارة بالمعدات المادية والموارد البشرية المختصة (سيارات رباعية الدفع وتجديد المعدّات الفنية اللازمة وفنيين مختصين في مجال قيس الأراضي والجغرفة الرقمية وتقنيين للأبحاث) من شأنه أن يساهم بصفة فعّالة في الرفع من نسق أعمال الرفع الطبوغرافي للعقارات الدولية الفلاحية وإنجاز الأمثلة التقسيمية العقارية ومعالجتها عن طريق تطبيقات رسم قصد إدراجها بالخارطة الرقمية التي تمثل أداة مهمة لضبط العقارات وتثمينها وحمايتها،
- يقترح مواصلة التقليص تدريجيا في طلبات العروض المتعلقة بإنجاز أمثلة تقسيمية عقارية رقمية قصد الضغط على النفقات من جهة وترشيد استعمال المعدات الطبوغرافية وإفساح المجال لفرق القيس التابعة للإدارة للقيام بهذه الأعمال حتّى يتمّ تثمين الأسطول الفني المتوفر (السيارات، المعدات الطبوغرافية،....) والرفع من نسق العمل وبالتالي اختزال آجال تحقيق الأهداف المرسومة،
- استكمال الإطار التشريعي المنظم لبعض مصادر اكتساب ملكية الدولة للعقارات على غرار المعاوضة العينية،
- مواصلة التفويض في بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لمقتضيات الامر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/7/21 والمتعلق بتنظيم الادارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار الحرص على دعم اللامركزية،

- تكثيف متابعة أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد استصدار أوامر مصادقة وصيانة الرصيد العقاري للدولة يتقديم مطالب تسجيل بشأنه مباشرة بعد مضي المدّة القانونية المنصوص عليها بالأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 والمتعلق بالتصرّف والتفويت في ملك الدولة العقاري الخاص،
- التنسيق مع مختلف الوزارات لتبسيط واختصار آجال أنجاز الملفات المحالة عليهم،
- ضرورة الإبقاء على القضاة رؤساء اللجان للإسراع بالبت في الملفات العالقة وتحديد سقف زمني لذلك وهذا ما يدعو إلى التأكيد على التفرّغ الكلي لرؤساء اللجان مع تعيين مقرّري اللجان من ذوي الخبرة في المجال العقاري وذلك للتسريع في عملية فصل الملفات العالقة.

برنامج

"حماية أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد أنور عبده (المدير العام لضبط الأملاك العمومية)

من 03 أوت 2020

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

❖ الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها ويقصد بالحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها ضبط هذه الأملاك والحقوق ثم الترفيع بأكبر قدر ممكن من عمليات مراقبة التصرّف فيها وحسن تقييمها كلّما دعت الحاجة لذلك و الذود عنها أمام القضاء عند المساس بها.

وتتجسد هذه الحماية من خلال التدخّلات التي تقوم بها الهياكل المنضوية تحت البرنامج (الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية والإدارة العامة للإختبارات والإدارة العامة لنزاعات الدولة والهيئة العامة لرقابة أملاك الدولة والشؤون العقارية) والتي تعبّر بصفة جليّة عن الدور الأفقي الذي تلعبه مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية ولقياس نتائج تحقيق هذا الهدف تم وفقا لخصوصية تدخل كل إدارة إعتماد أربع مؤشرات قيس أداء.

✓ المؤشر 1.1.2: نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	14,37	16,50	19,05	19,05	100	21,60	24,15

- **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى معرفة نسبة تحيين سجلات أملاك الدولة في جزئها الخاص بالعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى.

- **طريقة احتساب المؤشر:** $\frac{\text{عدد الترسيمات المحينة}}{\text{العدد الجملي للترسيمات المستهدفة بالتحيين}} * 100$

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

بلغ العدد الجملي للتطهيرات في جزئها الخاص بالعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى 83 عملية تطهير خلال كامل سنة 2020 ليرتفع العدد الجملي منذ بداية عملية التطهير إلى 896 وهو ما يعادل نسبة 19,05 % من مجموع العقارات المزمع تطهيرها والبالغ عددها 4703، وتمثل هذه النسبة 100 % من التقديرات المبرمجة لسنة 2020، حيث لم يقع الترفيع في التقديرات عند إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2020 حيث حافظ المؤشر على نسق تطوّر بطيء نظرا للأسباب التالية:

- عرف النشاط الإداري للترسيمات لملك الدولة الخاص العمراني خلال سنة 2020 دخول عديد المشاريع والبرامج في فترة وجيزة ومتزاحمة (السداسي الثاني من سنة 2020) مما أدّى إلى إعطاء الأولوية لها:
- تضمين أملاك حزب التجمع المنحل (205 ملفا)
- تسجيل المدارس (195 ملفا)
- الخارطة الرقمية (97 ملفا)
- وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية التجمعات السكنية (54 ملفا).

✓ المؤشر 2.1.2: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	50,10	49,49	55	59,69	108,53	56,09	57,14

- **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى معرفة نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في مختلف الأطوار القضائية خلال السنة المعنية.

- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\frac{\text{عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة}}{\text{عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في نفس السنة}} * 100$$

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة لنزاعات الدولة

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

بلغ العدد الجملي للأحكام الصادرة خلال سنة 2020 في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة 32807 حكما منها 19583 صادرا لفائدة الدولة أي بنسبة 59,69 % من العدد الجملي للأحكام.

تجاوزت إنجازات 2020 تقديرات نفس السنة بنسبة 108,53 % وذلك للأسباب الظرفية التي شهدتها السنة القضائية ومن بينها تعليق الآجال والإجراءات القضائية بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 8 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بتعليق الآجال والإجراءات وذلك بداية من 11 مارس 2020 إلى غاية 15 جوان 2020 ونلاحظ هنا أن فترة تعليق الآجال والإجراءات شهدت توقف نشر وتقديم قضايا وطعون جديدة مما مكّن القضاة أثناء تلك الفترة من الفصل في عديد القضايا المتراكمة

فارتفع عدد الأحكام الصادرة في تلك الفترة بصفة عامة فكانت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الإدارة أكبر.

كما شهدت نهاية سنة 2020 إضراب القضاة وإضراب الكتبة من 13 نوفمبر إلى غاية 16 ديسمبر 2020 مما أدى إلى تقلّص عدد القضايا المنشورة والجديدة وتوقّف الجلسات وهو ما سرّع في الفصل في العديد من القضايا المنشورة وتهيئة البعض منها للفصل.

✓ المؤشر 3.1.2: نسبة إنجاز الإختبارات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	87	87	90	79	87,78	93	95

- **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى معرفة نسبة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها.

طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{عدد الإختبارات المنجزة خلال السنة}}{\text{عدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات السابقة}} * 100$

- **مصدر المعلومات:**

* المصالح المركزية بالإدارة العامة للإختبارات،
* المصالح المختصة بالإدارات الجهوية المكلفة بإنجاز الإختبارات،
* مكتب ضبط الإدارة المركزية.

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

تم خلال سنة 2020 تسجيل تراجع في نسبة انجاز الاختبارات بـ 12,22 % مقارنة بالتقديرات لنفس السنة، كما تمّ تحقيق نسب إنجاز متفاوتة على المستوى الجهوي تراوحت بين 43,2 % و100 % أي بمعدل 70,87 %.

ويعود تقلّص نسب الإنجاز المسجّلة بالإدارة المركزية أو ببعض الجهات أساسا إلى نقص في الموارد البشرية حيث شهدت الإدارة العديد من النقل

ومن ناحية أخرى فإن عدم تحسن ظروف العمل قد كان له الأثر المباشر على مناخ العمل وأداء الإدارة العامة للاختبارات حيث لم يتم تسوّغ أو تهيئة مقر ملائم قادر على استيعاب كافة إطارات وأعوان الإدارة.

✓ المؤشر 4.1.2: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفقد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	88	89	92	90	97,83	93	94

- **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.

- **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد ملاحظات تقارير الرقابة التي تم اعتمادها (الإقرار بصحتها) بصفة نهائية في السنة المعنية * 100

العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد والتقييم في السنة المعنية

- **مصدر المعلومات:** تقارير التفقد والتقييم النهائية الصادرة في السنة المعنية.

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

شهد هذا المؤشر خلال سنة 2020 تحسنا طفيفامن حيث الإنجازات بـ 1 % مقارنة بإنجازات سنة 2019 وإنخفاضا بـ 2 % مقارنة بتقديرات سنة 2020، محافظا بذلك على نفس مستوى الأداء تقريبا بالنسبة لجودة الملاحظات المبداة في تقارير الرقابة.

ويعزى هذا التحسن الطفيف في الأداء إلى الطموح المطلوب في التقديرات وليس إلى ضعف في الإنجازات،

والمهم أن هذا المؤشر ظل محافظا على نفس مستوى الأداء تقريبا بالنسبة لجودة الملاحظات المبداة في تقارير الرقابة.

❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

شهدت مختلف مؤشرات أداء برنامج حماية أملاك الدولة في مجملها تحسّنا طفيفا سنة 2020 مقارنة بآداء سنة 2019 إلاّ أنها لم تحقق القيمة المستهدفة لنفس السنة بإستثناء مؤشر نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى ويمكن تفسير هذا الفارق بين التقديرات والإنجازات في الأداء في جانب منه بالظرف الإستثنائي الذي مرّت به البلاد جراء تفشي فيروس covid 19 والإنعكاسات التي خلّفتها الإجراءات التي أُتخذت لمجابهة هذه الجائحة على أداء الإدارة.

ومن الملاحظ كذلك أن مؤشرات قيس الأداء قد حافظت في مجملها على نسقها التصاعدي والتدريجي وهو ما يبرهن مزيد بذل الإدارة للمجهودات بعلاقة بمزيد حوكمة التصرف في المال العام و دعم الموارد المالية للدولة.

كما يمكن القول أنّ الأنشطة التي تسهر هياكل البرنامج على تحقيقها بالرغم من ضعف الإعتمادات المخصصة لها مقارنة بأهمية إنعكاساتها على المال العام قد تمكّنت من تحقيق نتائج إيجابية

تؤكد المنحى التصاعدي للأداء و تدعو إلى مزيد دعم الأنشطة بالإمكانيات المادية و البشرية اللاّزمة ومزيد حوكمة التصرف فيها.

وقد ساهم الديوان الوطني للملكية العقارية بصفته فاعل عمومي بطريقة غير مباشرة في مساندة البرنامج في تحقيق الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها وذلك من خلال ضمان دقة وسلامة الخدمات المسداة لفائدة الدولة والتقليص في آجالها و رقمنتها.

ونظرا لطبيعة العلاقة غير المباشرة مع هدف البرنامج فإن الديوان لا يحتكم في الوقت الراهن على إحصائيات تترجم مساهمته في تحقيق هذا الهدف، وسيعمل الديوان على إدخال بعض التغييرات بالمنظومة الشاملة للسجل العقاري حتى يتسنى تحديد مؤشرات قيس أداء تعبّر عن مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي للبرنامج.

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات بـرنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020 مبلغا قدره 31 299,590 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 108,36 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 21 663,874 أ.د (أي ما يمثل نسبة 69,21 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 119,74 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات التسيير**: 737,326 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,36 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 96,01 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات الاستثمارات**: 8 898,390 أ.د (أي ما يمثل نسبة 28,43 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 88,76 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2020).

جدول عدد 5:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	18 092	21 663,874	3 571,874	119,74
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	768	737,326	-30,674	96,01
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10 025	8 898,390	-1 126,610	88,76
	اعتمادات الدفع	10 025	8 898,390	-1 126,610	88,76
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**28 885**	**31 299,590**	**2 414,590**	**108,36**
	اعتمادات الدفع	**28 885**	**31 299,590**	2 414,590	108,36

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت نفقات التأجير الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2020 حيث تمّ تحقيق نسبة إنجاز ناهزت 119 ٪ مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويرجع ذلك بالأساس إلى تفعيل الأمر الحكومي المتعلق بالترفيع في المنحة الخصوصية لسلك مراقبي أملاك الدولة والمنحة الخصوصية لسلك المهندسين.

ومن جهة أخرى فقد حقق برنامج حماية أملاك الدولة نسبة 96 ٪ من تنفيذ ميزانية التسيير مقارنة بالتقديرات لنفس السنة.

وعلى صعيد نفقات الإستثمار، فقد حقق البرنامج سنة 2020 نسبة تنفيذ ناهزت 89 ٪ مقارنة بالتقديرات لنفس السنة.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2020 المشار إليها أعلاه على البرنامج الفرعي الوحيد " **حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها** " المتضمن للنشاط **"حماية أملاك الدولة"**.

جدول عدد 6:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق. م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.2 حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	النشاط عدد 1 حماية أملاك الدولة	25 694	28 885	31 299,590	2 414,590	108,36
المجموع العام		**25 694**	**28 885**	**31 299,590**	**2 414,590**	**108,36**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج

- نقص في الموارد البشرية والماديّة (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، التطبيقات الإعلامية، البرمجيات المساعدة على التدقيق)،

- عدم تمكين الخبراء من دورات تكوينية دورية بالشكل الكافي في مجالات البناء، الهندسة المدنية والطوبوغرافيا على غرار Autocade وArcGis وفي مجال القانون العقاري ومنظومة الإختبارات.

✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج

- مراجعة الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 المتعلق بضبط مشمولات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إتجاه تمثيل الإدارة العامة للضبط على المستوى الجهوي،

- تفعيل خطة المحاسب المركزي لأملاك الدولة بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية والشروع في إعداد تصوّر لمشمولات وطرق عمل هذه المؤسسة وكيفية ربطها بمنظومات التصرف المندمج في أملاك الدولة،

- اعتماد المعايير الدولية للرقابة والتدقيق في إنجاز المهامّ،

- إعداد قاعدة بيانات لتثمين واستغلال الملاحظات المضمّنة بالتّقارير الرقابية واستخراج خارطة المخاطر قصد توجيه التدخلات الرقابية حسب المقاربة عبر المخاطر،

- إيلاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية

- الرفع من قدرات ومهارات المراقبين في استعمال التطبيقات الإعلامية الحديثة المختصة في مختلف مجالات التدقيق،

- العمل على تطوير الإستراتيجية الإتّصالية لهيئة الرقابة من خلال نشر أهم نتائج التقارير الرقابية مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك بعد صدور الأمر الحكومي المتعلق بنشر التقارير الرقابية،

- العمل على إحداث "الوكالة الوطنية للاختبارات" في شكل منشأة عمومية وإعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها وبالطريقة التي تمكّن من رفع العديد من النقائص والإشكالات المطروحة،

- العمل على إصدار النصوص المنظّمة لسلك الخبراء والأعمال الصادرة عنهم قصد توضيح الوضع القانوني للقائمين بأعمال الإختبار وضمان الحماية القانونية لهم،

- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات على المستوى المركزي والجهوي في المجال القانوني والعقاري... لتأطير الموظفين وذلك للارتقاء بجودة تقارير الإختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية وللمساهمة بأقصى طاقة في الدورة الإنتاجية حيث يعتبر تكوين المهندسين والتقنيين الموكول لهم ملفات الاختبارات تكوينا تقنيا بحتا مما يحتم عليهم الإلمام بالنصوص القانونية التي تمكّنهم من إنجاز المطلوب.

- تكثيف الدورات التكوينية للمراقبين،

- العمل على وضع تنميط متكامل للإخلالات الملاحظة في مجال التصرف العمومي،

- تعميم المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات بالاعتماد على بعض البرمجيات المتخصصة لمساعدة المراقبين في أعمالهم الرقابية، مع تمكين المراقبين من المعدات الإعلامية اللازمة أثناء القيام بالأعمال الميدانية بمعدل حاسوب لكل مراقب.

برنامج

"القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: السيد رضا الجبالي (المدير العام للمصالح المشتركة)

من 6 أوت 2019

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

❖ الهدف الاستراتيجي 1.9: حسن القيادة والتصرف في الموارد

يندرج هذا الهدف في إطار التوجهات الوطنية والإستراتيجية للرقي بجودة الخدمات الإدارية وتعزيز لامركزية الإدارة والنهوض بها بما يضمن تحسين الأداء بجميع الهياكل على النطاق المركزي والجهوي، ويتمحور هذا الهدف حول المهام الأفقية للبرنامج من خلال دعم ومساندة البرامج العملياتية وذلك عبر تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة عبر حسن توزيع الأعوان والمشاريع ونفقات التسيير بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة.

✓ المؤشر 1.1.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 % (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية			33	39	118,18	30	29

- **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من قيس الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بالاعتمادات المخصصة لكامل برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- **طريقة احتساب المؤشر:** ميزانية برنامج القيادة والمساندة (المصروفة) / ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية (المصروفة) *100

- **مصدر المعلومات:** منظومة أدب.

- **الهيكل المسؤول عن المؤشر :** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020**

إن الهدف من تحسين القيادة والتصرف في الموارد هو تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة من جملة ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك من خلال حسن توزيع الأعوان والمشاريع ونفقات التسيير بين البرنامجين العملياتيين للمهمة وبالتالي فمن الناحية الحسابية يكون مؤشر قيس الأداء أفضل وأنجع كلما كان أقل من 100 %.

هذا وقد تم خلال سنة 2020 صرف اعتمادات مساوية لـ 550 30 أ.د لفائدة برنامج القيادة والمساندة في حين بلغت جملة الاعتمادات المصروفة لكامل ميزانية المهمة لنفس السنة 783 77 أ.د وبذلك بلغ مؤشر فاعلية برنامج القيادة والمساندة نسبة 39 % في حين أنه قُدِّر بـنسبة 33 % ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2020 وبالتالي بلغت نسبة إنجاز المؤشر لسنة 2020 مقارنة بتقديرات المؤشر 118%.

ويعود هذا الفارق إلى:

- عدم استيفاء توزيع كافة بنود قسم التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية،
- إدراج نفقات التدخلات ضمن برنامج القيادة والمساندة،
- أغلب الإستثمارات مدرجة ضمن برنامج القيادة والمساندة.

❖ تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

في ظل الضغوطات التي تعيش على وقعها المالية العمومية بوجه عام وميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية بوجه خاص وللأسباب المبيّنة أعلاه فإنّ البرنامج لم يتمكّن من تحقيق نسبة 33 % التي تمّ تقدير إنجازها سنة 2020.

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تجاوزت نسبة الإنجاز بقسمي التأجير والتسيير 100 % نظرا لرصد إعتمادات إضافية بمقتضى قرار من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار مؤرخ في 04 ماي 2021 تقدر تباعا بـــ:

- 1 110 ألف دينار بقسم التأجير،
- 347,022 ألف دينار بقسم التسيير.

هذا ولم تتجاوز نسبة الإنجاز بقسم الإستثمار 62 % نظرا لتبعات جائحة كورونا وما انجر عنها من إجراءات الحجر الصحي الشامل.

كما تجاوزت نسبة الإنجاز بالحساب الخاص بالخزينة 100 % حيث تتمتع الحسابات الخاصة بالخزينة بإمكانية فتح إعتمادات في حدود الموارد المسجلة بالصندوق.

وفيما يلي قراءة مفصلة لنتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات بـرنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 مبلغا قدره 30 550,225 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 109,11 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 19 153,222 أ.د (أي ما يمثل نسبة 62,69 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 106,14 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات التسيير**: 140 9 أ.د (أي ما يمثل نسبة 29,92 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 136,07 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات التدخلات**: 768,046 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,51 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 92,20 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2020).

- **نفقات الاستثمارات**: 488,957 1 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,88 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 61,91 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2020).

جدول عدد 7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	18 045	19 153,222	1 108,222	106,14
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	6 717	9 140	2 423,000	136,07
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	777	-56	93,28
	اعتمادات الدفع	833	768,046	-64,954	92,20
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4 103	3 700	-403	90,18
	اعتمادات الدفع	2 405	1 488,957	-916,043	61,91
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**29 698**	**32 770,222**	**3 072,222**	**110,34**
	اعتمادات الدفع	**28 000**	**30 550,225**	**2 550,225**	**109,11**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

✓ حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 المشار إليها أعلاه على البرنامج الفرعي الوحيد **"القيادة والدعم والمساندة"** حسب الأنشطة كما يلي:

- **النشاط: قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة** : 2 744,025 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,98 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 112,46 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي لسنة 2020).
- **النشاط: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك** : 27 806,200 أ.د (أي ما يمثل نسبة 91,02 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020، ونسبة إنجاز تبلغ 108,79 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي لسنة 2020).

جدول عدد 8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق. م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي عدد 1.9 القيادة والدعم والمساندة	النشاط عدد 1 قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	2 324	2 440	2 744,025	304,025	112,46
	النشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك	25 073	25 560	27 806,200	2 246,200	108,79
المجموع العام		**27 397**	**28 000**	**30 550,225**	**2 550,225**	**109,11**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

❖ التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

✓ أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق أداء البرنامج

- عدم استيفاء توزيع كافة بنود قسم التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية،
- إدراج نفقات التدخلات ضمن برنامج القيادة والمساندة،
- أغلب الإستثمارات مدرجة ضمن برنامج القيادة والمساندة.

✓ التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات أداء البرنامج

- سيسعى برنامج القيادة والمساندة إلى إحكام متابعة الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية من خلال تركيز دعائم تصرف حديث مبني على ترشيد النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لتحقيق أهداف البرامج بما يضمن حوكمة التصرف المبني على النتائج خاصة بعد إرساء منظومة الرقابة الداخلية لمسار النفقات بالميزانية بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من التأكد من جودة محاسبة الميزانية وديمومتها،
- استكمال توزيع نفقات التسيير بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية،
- توزيع نفقات التدخلات بين البرامج،
- العمل على تعزيز دور البرامج العملياتية في الإستثمارات المباشرة.